

وسائل احكام الرقابة على الاعلام الخارجي

الدكتور : عبدالله شقرون

الرياض

1407 هـ - 1987 م

وسائل احكام الرقابة على الاعلام الخارجي

الدكتور عبدالله شقرون*

ومما لاشك فيه ان تناول مثل هذا الموضوع قد يحتاج الى دراسة معمقة، ويدعو - من الوجهة العملية - الى قيام باستطلاعات ميدانية متعددة والى مراجعة شتى القوانين والضوابط والتنظيمات الجاري بها العمل في كل بلد عربي على حدة.

وبما ان المقصود بذاته في هذا الصدد قد لا يتجاوز مجرد ابداء الرأي، واستلهم التجربة العملية، واستنطاق الواقع المهني.

فقد يحسن ان يكون الكلام في هذا المجال نوعا من التأملات استشرافاً الى ادراك المتيسر من الحقائق، واهتداء الى ما قد يبديه من هم على وثيق العلاقة بمجالات الاعلام والاتصال وقضايا المجتمع.

مصطلحات ومفاهيم:

ولتحديد جوانب الموضوع أود بادىء ذي بدء التوقف عند بعض المصطلحات التي يشتمل عليها.

إن هناك ثلاثة مصطلحات أساسية في عنوان هذا الموضوع وهي:

١ - الرقابة

٢ - الاعلام الخارجي.

٣ - الانحراف.

أولاً: الرقابة:

من بين هذه المصطلحات ما هو مثير للجدل والأخذ والرد منذ زمن غير قليل بين السياسيين والمفكرين، والمشرعين والاعلاميين.

* الأمين العام لاتحاد اذاعات الدول العربية - جدة.

ونعني به المدلول الدارج بين عموم الناس لمصطلح الرقابة مما لاشك فيه ان هناك من حيث التداول والاستعمال، فرقا بين الرقابة والمراقبة وان احدهما قد يحل محل الآخر

والشعوب العربية التي اكتوت بالاستعمار وقاومت جبروته من اجل استعادة كرامتها واستقلالها تفهم من مدلول الرقابة أنه الإلزام الذي كانت السلطة الاستعمارية تفرضه على الأهالي لعرض جميع مكتوباتهم ومصنفاتهم بصفة مسبقة، على نظرها لتراقبها قبل نشرها على العموم. فكانت هذه السلطة قد تقبل السماح لهم بالنشر، وقد ترفض وقد تغير بقلمها جزءاً من تلك المكتوبات والمصنفات المعروضة عليها، وقد تحذف منها كلاً أو بعضاً. ولذلك فان مفهوم الرقابة قد ظل في البلدان العربية التي ابتلت بالاستعمار يعني مختلف العراقيل والموانع والمصاعب والمظالم والتعسفات التي كان المستعمر يفرضها فرضاً على الصحافة الوطنية، والمنشورات، والمطبوعات، والمسرحيات. منعا وكبتا لحرية تواصل الأفكار وترويجها، وتدفق الأخبار وسريانها بين الأهالي.

ونحن الى الآن، نتذكر تلك الصحف الوطنية العربية التي كانت تصدر مطبوعة، على عهد الحكم الاستعماري، وفي بعض صفحاتها مجالات فارغة بيضاء تماماً قد شغلت مكان مقالات، أو مقاطع من مقالات، أو أسطراً وجملاً قد حذفها الرقيب فحلت محلها، في نفس تلك المجالات الفارغة البيضاء من صفحاتها كلمة: (حذفته الرقابة) وان هذا التعبير (حذفته الرقابة) قد ظل الى الآن جارياً على ألسنة العموم.

على ان المقصود من مفهوم الرقابة في مجالنا هذا لا يعني التحجير. وانما لابد من الاشارة تنبيهاً إلى الأثر السيء الذي تحمله تاريخياً تلك الكلمة، سواء في البلدان العربية التي جابهت الاستعمار والقهر، أو في عدد من البيئات الأجنبية غير العربية وما ذلك الا لكون المفهوم السياسي للرقابة Censure والرقيب و الرقباء censeurs هو غير المفهوم القانوني أو التشريعي

أو الاجتماعي الذي يهمننا في هذا الصدد والذي يعني وقاية المجتمع عموما والشباب خاصة من التأثير المضر والهدام الذي قد تحمله فعلا بعض الافرازات الاعلامية كلما اسيء استعمال أجهزة الاعلام والاتصال.

وفي المشهد الثالث من الفصل الخامس لمسرحية «زواج فيغارو»

للكاتب الفرنسي «يومارشى» (وهو من مفكري القرن الثامن عشر للميلاد) نطالع المقطع الفكه اللادع التالي، الذي قال فيه هذا الكاتب، منذ قرنين اثنين.

(يكفي ألا أتحدث في مكتوباتي عن السلطة، ولا عن الشؤون الدينية، ولا عن السياسة، ولا عن سيرة الناس الخلقية، ولا عن أصحاب المناصب، ولا عن طبقات الوجهاء، ولا عن مسرح الأوبيرة، ولا عن ألوان الفرجة الأخرى، ولا عن أي فرد له علاقة ما بشيء ما وحينئذ يمكنني أن أطبع وأنشر ما أريد بكامل الحرية تحت نظر اثنين أو ثلاثة من الرقباء).

وبصرف النظر عن مثل هذا الموقف وما اتخذه المفكرون إزاء الرقابة قديما وحديثا نشير الى ان التاريخ يؤكد أن نظام الحكم (لروما العتيقة) في فترته التي تلت الميلاد، كان السباق الى فرضها على المجتمع الروماني، فكان الرقيب رجل قضاء مكلفا بمراقبة التصرفات الأخلاقية لعموم الناس في سيرتهم الخاصة

وقبل ظهور الطباعة بقرنين اثنين نجد لأحد ملوك أوربا هو الملك «فيلب لوهاردى» الذي عاش في القرن الثالث عشر للميلاد - مرسوما يقضي باخضاع جميع المكتوبات والمصنفات للمراقبة المسبقة من طرف رجال الكهنوت، وكانوا هم رجال الجامعة

ونحن في هذا المضممار لا نستهدف الاستعراض التاريخي، فذلك أمر لا يعنينا في حد ذاته، إلا أن التغلغل في تحديد هذ المفهوم بكثير من الدقة يدعوا الى معرفة الحقيقة، فنذكر والحالة هذه ان الرقابة متأصلة، أساسا عن عمل الكنيسة، وكانت الغاية منها الحرص على التقيد بتعاليم العقيدة

الدينية المسيحية وأخلاقيتها، فكانت المؤلفات المخالفة لهذه التعاليم تسجل في مجموع الكتب المحرمة التي لا يجوز تناولها أو الاطلاع عليها.

وقد قيل ان الملك "لويس الثالث عشر" - الذي عاش في النصف الأول من القرن السابع عشر للميلاد - هو أول من رتب في أوروبا "رقابة" باسم الدولة على المكتوبات قبل نشرها بحيث كانت رقابة دنيوية وقد استمر العمل منذ ذلك العهد حتى صدور الاعلان بحقوق الانسان والمواطن سنة ١٧٨٩م في فرنسا، وقد بين هذا الإعلان الفرق بين حرية القول وبين الشطط والمبالغة في استعمال هذه الحرية، فرسم للقانون سيادته بهذا الصدد، وفيه جاءت أول اشارة صادرة الى الدولة - أي دولة - لتتخذ ما تراه مناسباً وفي المصلحة العامة من التشريعات التي من شأنها الحيلولة دون الإساءة الى المجتمع، ونحن نعلم ان الاسلام قد أقر هذه المبادئ وسجلها قبل ذلك التاريخ بعدة قرون وهكذا فمن جملة ما نص عليه الاعلان الفرنسي بحقوق المواطن، أن الترويج الحر للأفكار والآراء حق من الحقوق الثمينة جداً للانسان بحيث يمكن لأي مواطن أن يكتب ويطبع بكل حرية. لكنه مسئول عن الشطط في استعمال هذه الحرية، طبقاً للحالات التي يحددها القانون.

نعم هذا فيما يرجع الى أقوام سوانا، أي الأوروبيين

أما فيما يرجع الينا نحن العرب والمسلمين فمما المعلوم ان حرية التعبير مكفولة بالسليقة، والتقاليد، وشتى التعاليم المقدسة

ان الشاعر العربي القديم كان يقف أمام عليية القوم وعموم الناس فيفاخر بقومه وبشخصه، وينتقد ويتشبه ويتظلم. من غير ان يكون عليه حسيب أو رقيب، لا من قبل ولا من بعد.

والرجل العربي - بموجب هذه الحرية - كان يأتي الى النبي ﷺ ، فيناديه في بساطة بقوله: يا محمد. ثم يطرح من الأسئلة ما قد يبدو لنا اليوم انه ضرب من الجرأة. فكان الرسول الكريم لا يتأفف ولا يغضب.

وقد ظل العربي المسلم على هذه العادة في مخاطبة الخلفاء والأمراء والملوك. زمنا طويلا

إن الاسلام قد كفل للفرد مختلف الحريات التي هي من حقه، ومنها حرية القول - التعبير - التي تأتي في مقدمة ما يهم العمل الاعلامي بوجه عام.

وقد جاءت الآيات الكريمات والأحاديث النبوية الصادقة مؤيدة كامل التأييد لتأمين تلك الحرية.

﴿فذكر إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر﴾^(١) ﴿ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾^(٢) الدين النصيحة، قلنا لمن يارسول الله؟ قال: لله ولرسوله ولكتابه، ولأئمة المسلمين وعامتهم.

ويدعو الاسلام في هذا المجال الى تحمل المسؤولية عينا وفرديا وذلك قبل ان تعرف هذا قوانين أوروبا ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾.

واذا كانت الرقابة المضبوطة بالقانون لم تعرف بشكلها العام في أوروبا إلا منذ القرن الثامن عشر للميلاد فان الشريعة الاسلامية قد بينت هذا بالضبط من قبل، وقوامه: ان حريتك تنتهي في النقطة التي تبدأ فيها حرية غيرك.

ولعل الخليفة عمر بن الخطاب كان المبادر لضبط قانون الحق العام بهذا الصدد.

ففي المجتمع العربي والاسلامي كان هناك - على الدوام - عشرات الخطباء والشعراء يعبرون عن مشاعرهم وآرائهم وأفكارهم بكامل الحرية والاطمئنان - كما قلنا، الا ان أحد الشعراء تجاوز نطاق الحرية الى فحش القول بدل النقد التزيه والتعبير البناء: إنه التجأ الى الشتيمة كذبا على الناس وثلبا لأعراضهم، فما كان من الخليفة عمر بن الخطاب الا القيام بواجب حماية الحق العام فحبس ذلك الشاعر - الخطيئة - المعروف بهجائه المقذع.

١ سورة الغاشية. الآيتان: ٢١، ٢٢

٢ - سورة آل عمران. الآية: ١٠٤

طبعاً، لم تكن هناك رقابة مسبقة وأما هو القانون الذي يشمل الجميع، والناس أمامه سواسية. ولنتذكر من جهة أخرى، موقف الرجل العربي الذي قال للمسئول الأول عن الدولة وشئون المسلمين فيها: لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناك بسيوفنا!.

ولهذا وذاك فإن الرقابة في ميدان الاعلام - كما في سواء - لا يمكن ان تجد مدلولها وتبريرها الا في نطاق القانون النزيه العادل المتكفل بضبط حريات الأفراد ومراعاتها. وفرق شاسع هناك بين العدالة والظلم، وبين النزاهة والتعسف، وبين خدمة الصالح العام وحماية المصلحة الخاصة والتشريع الإسلامي الصحيح في هذا المجال - كما في سواء - هو المرتكز على العدالة قولاً وفعلًا، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾^(١) فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً^(٢).

(لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه)^(٣).

ثانياً: الاعلام الخارجي:

ماهو الاعلام الخارجي؟ وما المقصود بهذا المصطلح؟ وأين يتبدى الاعلام الخارجي وأين ينتهي؟ وبعبارة أخرى: هل توجد حدود للاعلام الخارجي. ؟

هناك مفهومان للاعلام الخارجي:

- أ - مفهوم يعني ان الاعلام الخارجي - بالنسبة للدول العربية - هو الاعلام «المنجز» في بلد أجنبي أو بلدان أجنبية - في الخارج - والمصدر أو الموجه بصفة من الصفات الى هذه الدول العربية، كلا أو بعضاً.
- ب - مفهوم آخر يفيد أن الاعلام الخارجي - بالنسبة لكل دولة على حده - هو ما يصدر أو ما يُصدّر إليها عن جهة أو جهات أخرى - في الخارج

١ - سورة الأنعام. الآية:

٢ - سورة النساء. الآية: ٩

٣ - رواه أحمد.

- قد تكون أجنبية، أي غير عربية، كما يمكن أن تكون عربية.
وبما ان ما يعنينا هنا إنما هو الاعلام الخارجي المسيء أو غير
الودي. فإن المفهوم الأول هو بدون شك ولا ريب، المقصود في هذا
المجال.

أما عن مصطلح "الاعلام الخارجي" ذاته فيجب ان نعرف جميعا
بأنه عريض فضفاض وقد يعسر حصر جوانبه التي من جملتها:
أ- الجرائد، والمجلات، والكتب، ومتنوع المنشورات. المطبوعة في بلدان
أجنبية - أي بالخارج - والواردة على الدول العربية، اما موزعة فيها
توزيعا نظاميا، وإما مرسوسة إليها أو مهربة بطريقة ما.

ب - الأفلام السينمائية، وشرائط الفيديو، والكاسيتات الصوتية،
والاسطوانات، وبعبارة مجملة مواد الـ «فونوغرام» التي تكون منجزة
في بلد ما من البلدان الخارجية، وتروج في داخل البلدان العربية
ج- إذاعات الراديو الأجنبية التي تكون موجهة باللغة العربية توجيهها
مباشرا من الخارج الى المناطق العربية في أوقات وساعات معينة،
وكذلك البرامج الموجهة من تلك الاذاعات الأجنبية بلغات غير
العربية لكنها تتناول القضايا العربية

د - إذاعات التلفزيون: وهنا لابد من بعض التبيين والتوضيح:
١ - من المعروف أن امتداد الارسال التلفزيوني التقليدي أي الذي
يبث على وصلات الميكرويف والشبكات الهertzية، يكون محددا
بحيث قلما يتجاوز في العادة التراب الوطني. فهذا ليس فيه
خطر ما على الغير في البلدان الأخرى.

٢ - من المعروف ايضا، في نقل البرامج التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية
المسماة (أقمار الاتصال) من نقطة لنقطة أو من نقطة لعدة نقط ان هذا
النقل يمر عبر المحطات الأرضية المخصصة في كل قطر للارسال
والاستقبال - أو لإحدى العمليتين دون الأخرى - والمحطة الأرضية
التي تستلم الاشارات الحاملة لتلك البرامج تتولى توجيهها لمركز
التلفزيون المعني في ذلك القطر

ومن المعلوم أن التلفزيون في الدول العربية تابع للدولة - في الوقت الحاضر - وهكذا فإن مركز التلفزيون هو الذي يتولى إعادة بث البرامج - المنقولة من جهات أو بلدان أخرى عبر القمر الصناعي - على عموم المشاهدين داخل التراب الوطني إما رأسا وفي الحين (كما يحدث عادة في المباريات الرياضية، وبعض الأحداث الدينية والفنية الكبرى، وإما بعد تسجيلها والنظر فيها شكلا ومضمونا. والخطر بذلك يكون محددا.

٣ - التلفزيون المباشر عبر القمر الصناعي. وهو النظام الذي سيصبح عما قريب سائدا في عدد من البلدان إما لتغطية كامل التراب الوطني لدولة على حده، وإما لتغطية التراب الوطني لأكثر من دولة. بحيث يكون استقبال البرامج والحالة هذه مباشرة وحيناً، أي رأسا من القمر الصناعي، فلن تكون هناك بين المشاهدين والمشاهدة لا محطة أرضية، ولا شبكة وطنية، ولا أدنى وسيلة للفرز والرقابة!

ومن الملاحظ - ان التغطية المرسومة تقنيا في هذه العملية للتراب الوطني لبلد واحد أو لعدة بلدان بكامل التعاون والاتفاق مسبقا - قد تتجاوز مداها الجغرافي بحيث ان بلدانا مجاورة لها يشملها - رغما عنها - السقي بتلك البرامج الموجهة مباشرة عبر القمر الصناعي وقد تكون هذه البرامج مخالفة، أو معاكسة لعقائد هذه البلدان المسقية، ولمصالحها سياسيا وايدولوجيا واقتصاديا. .-

وهناك ملاحظة أخرى، وهي اقتناء هوائي (انتينا) خاص بالتقاط البرامج التي يبثها القمر الصناعي المباشر - بحسب المواصفات المطلوبة وتركيزه فوق البيت أو في الحديقة وهذه امكانية بإرادة من يسعى إليها فعلا. ومن هذا القبيل ايضا تلك الأجهزة الصغيرة التي أصبحت تباع في السوق، ومن شأن ربطها بجهاز التلفزيون أن تفتش عن الممكن من البرامج "السباحة" في الفضاء عبر القمر الصناعي وكنت اعلم ان هذه الأجهزة تباع في الولايات المتحدة، وكندا

واليابان. لكن علمت انها موجودة كذلك في بعض البلدان العربية،
وحدثني احد الاخوان انه رآها معروضة للبيع في دمشق. ومن صنع
ياباني!

وحتى لا نذهب في متاهات ففي تونس يشاهد المتجول شتى
الهوائيات الدوارة المعروفة لكن المثير للانتباه أن بعض المشاهدين يحلوه
بهذه الوسيلة التقاط عدد من المحطات الخصوصية والتجارية في ايطاليا.
٤ - توزيع البرامج السمعية والبصرية بواسطة الكابل. ان هذا الصنف من
التلفزيون يخضع للتعامل على أساس الاشتراك تماماً كما مشترك في
الكهرباء والانارة والغاز والتلفزيون مع فارق في تحديد مبلغ
الاشتراك الا انه لم ينتشر بعد في الدول العربية لا سيما وأنه مزاحمة
سافرة للتلفزيون الوطني!

أما أين يتبدى الاعلام الخارجي وأين ينتهي؟ أو هل توجد له
حدود. ؟ فيكفي ان نعلم انه ظاهرة جديدة بالاهتمام وعلوم الاعلام
تكتسب واسع المنزلة سنة إثر سنة، ليس فقط في المحيط الاجتماعي
والسياسي بل وأيضا على المستوى العلمي والأكاديمي

ثالثا: الانحراف:

هل نعود بالضرورة الى علوم الاجتماع والأخلاق والنفس، أم الى
القانون الجنائي، أم الى معاجم اللغة. لنحدد فعلا ما هو الانحراف
في واقعه وما هي روافده؟

نعم ان هناك مجالات انحرافية قيل ان للتلفزيون، والسينما،
والمطبوعات المزخرفة مفعولا وتأثيرا في أفراد المجتمع بصفة عامة وفي الناشئة
بوجه خاص. وتوجد دراسات وأبحاث جامعية وأكاديمية متعددة في هذا
الصدد.

على ان هذه المجالات الانحرافية - أو التي هي كذلك في نظرنا وفي
قناعة بعضنا - قد يراها غيرنا على عكس رؤيتنا وبمنظار مخالف تماما لمنظرنا.

ان بعض ما يبدو لنا أنه انحراف فكري أو خلقي أو ديني ، قد يدعي سوانا انه نوع من "التحرر أو الحرية" ولهذا هناك خلافات بشأن الاعتماد على نتائج الدراسات والأبحاث سواء كانت جامعية أو أكاديمية أو غيرها وتميز الانحراف بالنسبة للمسلمين لابد ان يعتمد على تعاليم الاسلام: كتاباً، وسنة، واجماعاً.

ومن قبيل الانحراف ايضا التنكر للتقاليد الوطنية والتفريط في الخصائص الأساسية التي تطبع شخصية كل بلد من بلدانا المتميزة، وكذا التهاون في التمسك بالمقومات الدينية، والعزة القومية

ومن قبيل الانحراف أولاً وأخيراً التقاعس، أو مجرد التساهل، في استمرار الدفاع ومسترسل الكفاح من أجل تحرير الأرض العربية من الطغيان الصهيوني الاستيطاني المستعمر

وللإعلام الخارجي - مثل الإعلام الداخلي أيضاً - تأثير تواتر التأكيد بشأنه في تفشي الانحراف بالمجتمع على شتى الأصناف والألوان، ليس فقط من حيث المشاهد والصور والمواقف التي يكررها في مجال العنف، والاعتقال، واللصوصية، والحراقة والسلب والنهب بل وأيضاً من حيث شتى المشجعات على المفاصد في الاحداث، والدعارة، والخمر والميسر، والكذب والخيانة، الغدر، والنفاق، والتجسس، والنميمة، الارتشاء وغيرها.

إحكام وأحكام:

والآن وبعد هذه التعرية التي اردناها تشريحاً خفيفاً . يمكننا ان نتساءل فيما بيننا عن الوسائل التي من شأنها المساعدة على إحكام الرقابة على الاعلام الخارجي تفادياً للتشجيع على الانحراف؟
ليت الأمر كان يعني الاعلام بوجه عام وليس الاعلام الخارجي وحده.

فإن المعالجة ربما كانت اشمل وأعم . لكن ما دام المراد هو الاعلام الخارجي فليكن القول ما قالت حذام!

لكن عما عسانا نتحدث؟ أعن الجرائد والمجلات والكتب والمطبوعات؟ أم عن الأفلام السينمائية وشرائط الفيديو؟ أم عن الاذاعات

الأجنبية؟ أم عن التلفزيون المباشر وقضاياه الشائكة؟

إذ كان الأمر يتعلق بالجرائد والمجلات والكتب والمطبوعات "المجلوبة" التي نخشى من موادها - في حالات معينة على الناشئة اخلاقيا وفكريا فيخيل الى ان التشريعات والتنظيمات الوطنية والمحلية هي المعتمدة والمعول على تطبيقها في هذا السبيل. إن لكل امة دستورها والقانون الذي يطبق هذا الدستور، واللوائح الجاري بها العمل في هذا المضمار ونحن جميعا نعلم ان هناك نصوصا بل وأعرافا فيما يرجع الى التعامل القانوني من المنشورات اللاأخلاقية والى بيعها وعرضها وتوزيعها على العموم. إن التعامل المألوف مع هذه البضاعة "البورنوغرافية" متشابه في شتى الأقطار كيفما كان نظامها الاجتماعي والسياسي، ونادرا جدا ماتكون هناك انظمة متساهلة أو متغاضية بهذا الخصوص. إن كل دولة هي صاحبة السيادة في ضبط أمورها الداخلية.

لكن الأدهى والأمرّ هو كيف يمكن التعامل مع منشورات الاعلام الخارجي - سواء وصلت الى بلداننا أو لم تصل اليها - ؟ وإن نشاطها قد يتمثل في حالات مجسمة، ومنها:

١ - المنشورات التي تشوه صورة الانسان العربي في الخارج بحيث تعطي عنا نحن العرب صوراً "مغيضة" في نظرنا ونتأثر منها ونتألم لها.

٢ - المنشورات التي تعادي بصفة تكاد تكون مطلقة قضايانا ومواقفنا وطموحنا في الحياة والكرامة

٣ - المنشورات التي تنتقد عقيدتنا وخاصة العقيدة الاسلامية المقدسة، وتلك التي لا يدرك محرروها خبايا حضارتنا، فيكتبون عنا بعامل الجهل المضحك - المبكي شتى المهازل.

نعم لقائل ان يقول ان مثل هذه الحالات بعيدة كثيرا عن موضوعنا حول الحيلولة دون التشجيع على الانحراف أخلاقيا. ولكن هل هي بعيدة عنه فكريا؟

إن أولادنا وبناتنا يتناولون المطبوعات الأجنبية ويطالعونها لأنهم في طور الاستكشاف، ومن هذه المطبوعات ما هو ظاهريا، من قبيل الكتب

الثقافية والتاريخية التي لا تثير انتباها. وأذكر - على سبيل المثال - انني قضيت اياما في محاولة تصويب ما علق بفكر شاب من عائلتي لاحظت بالصدفة اقباله الشديد على سلسلة من المطبوعات المزخرفة المصورة بالألوان حول التاريخ المقدس، وحياة الأنبياء، وأرض الميعاد، وفلسطين. لا سيما وقد كانت هذه السلسلة باللغة الأجنبية التي يكاد لا يجيد سواها. وكان يتناولها من مكتبة مدرسته.

وهنا لنا أكثر من تساؤل وأكثر من ملاحظة في متعدد المجالات: في تنظيم مدارس التعليم الأجنبي بالبلدان العربية، في توفير المدارس الوطنية بالقدر الكافي داخل كل قطر، في الحرص المتوالي على تلقين النشء العربي اللغة العربية بأيسر الطرق البيداغوجية، في العمل على منافسة دور النشر الأجنبية باصدار المطبوعات المزخرفة الأنيقة المشوقة باللغة العربية حول الاعلام والعرب وحضارتها، والعمل على نشرها وتوزيعها بأرخص الأثمان وتزويد مكتبات المدارس الابتدائية والثانوية بالكميات الكافية منها. الى غير هذا من وسائل نشر الأمن المعنوي في الفكر المتفتح للناشئين قبل أن يشبوا عن الطوق فيحار المجتمع، وتحار الدولة في الاهتمام الى الانتفاع بهم كمواطنين صالحين.

هناك أيضاً الحملات المسعورة التي تشنها ضدنا بصفة منتظمة:
أ - الصهيونية العاتية، من جهة.

ب - الصليبية المتجددة، من جهة أخرى.
وهناك جهود بناء مكثفة وعلى جانب كبير من الفعالية تقوم بها سياسيا وقوميا، مشكورة كل الشكر، جامعة الدول العربية، ومكاتبها في الخارج، والحكومات العربية على مستوى وزارات الاعلام فيها وسفاراتها في الخارج. وذلك لمواجهة هذا الاعلام الأجنبي المكتوب: وإنه لنشاط قيم جدير بأن يُعرف حق المعرفة

ولكن. حتى نبقي في المجال الرامي الى الحيلولة دون التشجيع على الانحراف فكريا وخلقيا داخل البلدان العربية، من جراء مفعول الاعلام الخارجي، لتتجاوز الصحافة المكتوبة وشجونها، ولنتنقل الى

الاذاعات الموجهة من الخارج الى البلدان العربية على الأمواج القصيرة .
وكذلك الاذاعات الأجنبية التي تصل الى بعض الدول العربية على الأمواج
المتوسطة والطويلة ، بقطع النظر عن اللغات التي تستعملها عربية أكانت أم
أجنبية

إن أفضل وقاية لصرف المواطنين داخل كل بلد عربي عن تتبع
الاستماع الى الاذاعات الخارجية هو أن تعمل كل اذاعة وطنية على بذل
متوالى الجهود خيالا وابتكارا ومالا لتنويع برامجها، وتجديدها، وجعلها،
بصفة مستمرة، مشوقة وجذابة وممتعة وخصوصا بالنسبة لجيل الراديو الذي
قوامه اليوم الشباب: بنات وذكورا. فحتى لا يرمي هؤلاء في أحضان
الانحراف من خلال مبثوثات الاذاعات الخارجية أصبح من المتعين الأكيد
أن نجلب اليهم إذاعاتهم الوطنية.

وقد يقول قائل انهم لا يهونون الا الموسيقى الراقصة، والأغاني
المنتهكة، والألحان السمجة فنبادر الى الاجابة فوراً بأن لكل داء دواء
الا ما استفحل فاستعصى على الأطباء أو ما كان هؤلاء الأطباء غير ماهرين
بشأنه!

إن أساليب العمل الاذاعي تعرف اليوم تجديدا وتطورا ليس فقط في
برامج المنوعات بل وأيضا في تحرير الأخبار وطريقة عرضها وفي طريقة نقل
البرامج الوصفية (الريپورتاجات). ونحن سعداء بأن نؤكد أن إذاعاتنا
العربية واعية هذا الواقع كل الوعي ومستجيبة للتجديد والتطوير كل
الاستجابة.

لقد أخذ الشباب العربي يقبل إقبالا متزايدا على برامج إذاعاته
الوطنية بينها تلك الموجهة اليه خصيصا، بما فيها المسابقات الثقافية والفكرية
والألحان الجديدة التي ظهرت هنا وهناك من الوطن العربي، وغالبيتها
معتمدة على أنغام تقليدية أصيلة، وكلماتها تمجيد في للمشاعر الدينية
والكفاح الفلسطيني والتوجه الاجتماعي! ولا غضاضة أن يتمسك المرء
بتراثه القومي وخاصة اذا كان في مبتكر الطرفة والذوق الجميل.
وقد تودون من جهة اخرى، الاماع الى تلك الاذاعات الخارجية التي

تحاول النيل من الاسلام والمسلمين . نعم لا بد من التأكيد ، أولا وقبل كل شيء ، أننا جميعا غير متعصبين أبدا . ان المسلمين وغير المسلمين يد واحدة لبناء صرح الوطن العربي وخلق مجتمع واع بمسئوليته ، وبناء الانسان العربي الصالح لبلاده وأمته . وعملنا الاعلامي يحتم علينا نشر الاخاء الايجابي - فالمسيحي أخ للمسلم والمسلم أخ للمسيحي . ما في هذا شك ولا خلاف هذا هو المبدأ الأصيل .

في عدد يوم ١٩ شوال ١٤٠٣ هـ من ملحق اسبوعي لاحدى الجرائد العربية الغراء نطالع ركنا صغيرا تحت عنوان : غياب الاعلام الاسلامي وفيه نقرأ مايلي :-

في غياب الاعلام الاسلامي . خلت الساحة للاعلام المعادي للاسلام ان ينطلق كما يحلو له . يحاول دس الأضاليل والأباطيل والخرافات . ويحاول بأسلوبه الناعم ان يحول المسلمين عن وجهتهم . ويحبب لهم وسائل الانحراف عن طريق الهالة الضخمة للفن والفنانين على سبيل المثال . وتوجيه الشباب لقضاء وقت طويل يستمعون فيه الى الأغاني الماجنة المائعة التي تشجع على الانحراف .

ثم يشير صاحب هذا المقال القصير الى اذاعة خارجية يذكر اسمها ، والى العمل الذي تقوم به هذه الاذاعة فيقول إنها تتحدث باسم المسيح والمسيح منهابراء .

على ان تلك الاذاعة ليست وحدها في الميدان . فهناك ، اذاعات اخرى خارجية تقتفي نفس النهج ، ومنها تلك الاذاعة التي قيل إنها تنطلق من أثيوبيا وقد استمعت اليها مرارا وانا في الصومال وأعني بها تلك التي يحاول فيها المذيع تلاوة اصحاحات من التوراة والانجيل ترتيلا وتجويدا ، تارة محاولا السير على طريقة - مشوهة طبعاً - لقراءة قالون وتارة لقراءة ورش أو عاصم ، لإيهام المستمعين أنه يتلو آيات من القرآن الكريم وهذا منتهى التلاعب والانحراف .

ولنعد لصميم الاعلام الخارجي المنطوي على ما من شأنه الاساءة الى المجتمع فكريا وأخلاقيا ، أي انحرافيا ، و "المجلوب" مشحونا ومعبأ في

الأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية من جهة، وفي الشرائط الخاصة بأجهزة الفيديو من جهة أخرى.

وهنا يكمن الكلام العريض الذي قد لا تحده حدود.

على ان الجهر بالحق يقتضي التأكيد بأن المسؤولية معنويا ملقاة دائما على عمليات الاختيار والعرض على العموم. لكن أليس من قبيل الحقيقة ان الأذواق والمفاهيم تختلف باختلاف الأفراد فردا فردا؟

إن مشكلتنا نحن مزاوي هذا النشاط أو المتعاملين معه هو تعارض اذواق الجمهور المشاهد، وتمدد أهوائه وآرائه بخصوص المادة السمعية والبصرية.

هناك روائع فنية من الانتاج الأجنبي تعرضها القاعات السينمائية العمومية والشاشات الصغيرة. فلا يسمع القانون بها ولا كلمة ثناء أو تهنته من أي كان، بينما تقوم القيامة تجاههم وتكاد الأرض تلامس السماء اذا ما تم عموميا عرض شريط أو رواية من ذلك الانتاج ولم ينل رضا بعضهم. فكيف المخرج؟ وما الحل؟

المثل الأعلى هو أن يكون لنا انتاج عربي متين وأصيل وفي نفس المستوى الدولي العالي، انتاج يراعى كل المحظورات ويستهدف خدمة المجتمع الذي نحن منه واليه مراعيًا تقاليده ومقوماته. أجل هناك انتاج عربي للسينما والتلفزيون على مستوى جيد. لكنه غير كاف لا في حجمه ولا في كميته

فليس هناك من الانتاج السينمائي والتلفزيوني العربي الصالح والمناسب ما يكفي في الوقت الحاضر لتلبية كامل الحاجيات اليومية لكامل الوطن العربي.

هذه حقيقة معلومة، ولذلك تدعو الحاجة الملحة الى الاستعانة بذلك الانتاج الخارجى ودفع المبالغ المالية اللازمة لاقتنائه.

لكن ماهي المحاذير التي تؤخذ بصفة عامة على هذا الانتاج؟ انها تتمثل في كونه غالبا ما يركز على قصص العنف والجريمة والانحلال الخلقي والتفسخ الاجتماعي وحتى المواقف التي تستهدف

التسلية فيه قلما تنجو من هذه الآفة.

ويتساءل المتسائلون دائما: وهل لذلك تأثير فعلي وحقيقي على نفسية المشاهدين عموما والناشئة بوجه خاص؟ أم ذلك مجرد وهم فقط؟ هنا لا بد من التوقف مليا.

لقد راجعت - بحكم عملي - كثيرا من الدراسات بخصوص العنف والجريمة والجنس - في برامج التلفزيون - وتأثير هذا على الناشئة والشباب وما قد يترتب من الانحلال المحتمل في هذا الصدد.

ولعل أهم هذه الدراسات هو العمل الأمريكي الذي يدعي تقرير مدير الصحة العمومية حول العنف . وقد نشر في سنة ١٩٧٢م بالولايات المتحدة الأمريكية. وأكد فيه عدد من علماء الاجتماع ان للعنف الذي تشتمل عليه برامج الترفيه - أي السينما والتلفزيون - تأثيرا مؤكدا على الناشئة. وكان الاذاعيون من قبل لا يثقون في الأبحاث التي ظهرت بهذا الخصوص خلال الستينات.

وهناك دراسات اخرى - علمية - تمت بهذا الشأن في المملكة المتحدة وفرنسا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية كما ان هيئة الاذاعة والتلفزيون النمساوية قد نشرت كتابا ضخما عن العنف وتأثيره في المشاهدين الصغار. وفي سنة ١٩٧٧م نشرت مراقبة البحوث والدراسات الاعلامية بوزارة الاعلام في الكويت دراسة قيمة في هذا المجال بعنوان: أثر برامج العنف والجريمة على الناشئة.

والاذاعيون مدينون بعظيم التقدير للعرض الذي كانت السيدة أولغاليني Olga Linne ، مديرة دراسة وسائط الاعلام في الاذاعة الداغماركية، قد ألقته بعالي كفاءتها خلال انعقاد لجنة البرامج التلفزيونية لاتحاد الاذاعات الأوروبية المجتمعة في كوبنهاجن من ٢٩ نيسان الى ٢ مايو أيار ١٩٧٧م.

والاعتماد في هذا المستخلص قد تم على اساس الروايات السينمائية والتلفزيونية التي يقال عنها روايات التسلية، وكذلك على البرامج الاخبارية في التلفزيون وميز المحللون، في هذا المقام، بين العنف الذي لا مبرر له

وبين العنف الذي له تبرير وقالوا ان العنف المبرر أقوى تأثيرا، وهو المتجلى في المواقف - العنيفة - التي يقوم بها في السينما وكذا في التلفزيون الشخص الذي تبدو عليه أمارات الوداعة، فيكون والحالة هذه، بمثابة الذي يعاقب المجرم على اجرامه.

وقد ميز هؤلاء المحللون بين حالتين:

الحالة الأولى: التقليد، بحيث ان المشاهد الصغير يحاول ان يقلد فعل البطل الذي شاهده على الشاشة.

الحالة الثانية: الدعوة الى القيام بالعنف.

بين الباحثون، من جهة اخرى، خطر الأخبار المصورة التي تتناول مشاهد الأحداث المختلفة، والجرائم، والحوادث المؤلمة وكثيرا ما يصدر عنهم الحاح صريح على ضرورة الاعداد الفكري والاجتماعي والمسئول للمصورين والصحافيين والمخرجين الذين تسند اليهم مسئولية عرض البرامج - والأخبار في طليعتها - على العموم. ولعل المصالح المختصة في الاذاعة والتلفزيون بفرنسا كانت من قبل نشيطة جدا في هذا الصدد، لاسيما في الأوقات التي كانت فيها مشاهد تشخيص اختطاف الأطفال قد طغت على التلفزيون الفرنسي.

ويمكننا من جهتنا، ان نتحدث طويلا عن المآسي التي يتسبب فيها الجاهلون الذين تبلى بهم بعض هيئات التلفزيون، في الدول النامية كما في الدول المتقدمة، ونعرف منهم أصنافا في عدد من بلدان وطننا الكريم. وحتى نزيد حديثنا تركيزا نشير الى ان السيدة أولغاليني - التي اشرنا الى عرضها القيم - تقول ان معظم علماء الاجتماع يميلون اليوم الى التسليم بالنقاط الثلاث التالية:

١ - يبدو أن هناك علاقة فاعلية بين مشهد العنف في التلفزيون وبين التصرف الاعتدائي Agressif

٢ - هذه العلاقة لا مفعول لها الا عند المشاهدين الصغار.

٣ - لا تتأكد هذه العلاقة الا في بعض الظروف التي يحددها الوسط الذي يعيش فيه أولئك المشاهدون الصغار.

ومهما يكن من أمر فإن هذا النوع من المواقف العنيفة لوسائل الاعلام الخارجي - وحتى الداخلي بطبيعة الحال - وتأثيره في الانحراف الأخلاقي والاجتماعي والفكري والتصرفي. مظهر يتأكد يوما عن يوم من خلال الأبحاث الميدانية بل وحتى المخبرية، وقد وقفت على عمل مخبري من هذا القبيل في مراكز البحث في الجامعة بكندا.

فماهي الوسائل التي يمكن على اساسها الحيلولة دون استفحال هذا الخطر الذي قد استفحل فعلا؟

إنها كثيرة ومتعددة، ولكنها جميعا ذات مزايا ومساوئ في آن واحد. هناك التشريعات والقوانين وقد المعنا الى شيء من هذا القبيل في مطلع جلستنا هذه.

ما هو القانون الذي يمكن تطبيقه ضد معاناة الأسر داخل بيوتها من أخطار شرائط الفيديو المجلوبة، أو المقتناة محليا، أو المهربة. علما بأن هذه الأسر - هي التي حصلت على تلك الشرائط وسعت اليها وربما بإلحاح شديد وتحايل دقيق. ولا بد ان احدا من أفرادها قد دفع مالا للحصول على هذه البضاعة.

أحد وزراء جمهورية المانيا الاتحادية، وهو السيد هاينار غايزلار، وزير شئون الأسرة، قاد حملة توعية وتوجيه بخصوص شرائط الفيديو التي تتناول المشاهد الجنسية المثيرة، وصور الاجرام والعنف المشوقة. وقال في الاذاعة إنه بصدد اعداد قانون خاص بتحريم بيع تلك الشرائط للعموم الا في محلات معينة وبترخيص خاص، وبعد اخذ رأي السلطات المسئولة عن شئون الشباب في كل مقاطعة - لاندر - من مقاطعات الجمهورية.

اذا كانت جمهورية المانيا الاتحادية التي كانت مدنها الكبرى سبابة بعد الحرب العالمية الثانية الى فتح دكاكين الجنس للعموم تقف هذا الموقف من الانحراف الناتج عن هذا النوع من الاعلام السمعي البصري فماذا عسى مجتمعات المقومات الحضارية والدينية السليمة ان تقول وان تفعل. ؟ وهناك حملات مماثلة في عدد من دول العالم الكبير. وروت الصحف في أغسطس/ آب ١٩٨٣م - ان مناقشة دارت في البرلمان الهندي، في

نيودلهي ، حول أفلام الجنس والاثارة ، وأعلن نائب وزير الاعلام هناك عن صدور أمر حكومي الى مصالح الرقابة بعدم اعطاء أي ترخيص لأي فيلم تشتم منه رائحة الجنس أو الاثارة حتى ولو كان ما فيه من هذا القبيل من عنوانه !

القانون :

ولنرجع الى الوسائل العملية والاجراءات القانونية المطبقة عادة لوقاية الأحداث من آفات الاعلام الخارجي والداخلي . وهي وسائل واجراءات لا تلقى رضا المفكرين والاعلاميين واصحاب القلم والكلمة . لكن الضرورات تبيح المحظورات والضرورات هنا هي حماية المجتمع ووقاية الشباب - رجال الغد - من أخطار الانحراف المتمثل في المنشورات والاعلام السمعي البصري ، والمحظورات هي المساس بحريات القول والفكر والكلمة .

أعتقد ان لغالبية البلدان العربية قوانين وطنية بحسب تشريعاتها حول الحريات العامة ، والصحافة ، والاعلام ، والنشر ، والمطبوعات . ولدينا بعض النصوص مما هو ميسر في هذا المجال ، ومنها ، على سبيل المثال ، قانون المطبوعات والنشر في المملكة العربية السعودية ، وفي دولة قطر ، وقانون الصحافة في المملكة المغربية ، وفي الجمهورية التونسية ، لكن أحدث هذه النصوص عهدا هو القانون الجزائري - قانون الاعلام - رقم ٨٢ - ٠١ المؤرخ في ١٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٢ هـ الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٨٢م ، والمنشور في الجريدة الرسمية العدد ٦ في ٩ فبراير ١٩٨٢م .

وقد اشار هذا القانون الى كثير من الوسائل الضابطة عمليا ومهنيا لقضايا الاعلام ، ومنها ما يتعلق ، مثلا بمراسلي الصحف الأجنبية وتوزيع النشريات واستيرادها وتصديرها كما انه ، من جهة اخرى يضبط - في مجال الاعلام - حماية الأطفال والمراهقين وأمن الدولة .

وما دمنا نستهدف الاطلاع على التنظيم القانوني لتوفير وسائل حماية المجتمع من الانحراف الذي قد يتولد عن الاعلام الخارجي . والداخلي كذلك . . . وحتى يكون منظارنا شاملا عاما ودوليا - نوعا ما - فلنركز على التشريع والتنظيم في بلاد تعتبر من أقدم الدول عراقا في حرية القول والصحافة والاعلام: فرنسا.

لقد اصدرت الجمهورية الاشتراكية الفرنسية في عام ١٩٨٢م، قانونا احدث ضجة في فرنسا وفي اوروبا وبعض الدول الأخرى. هو قانون الاعلام السمعي والبصري.

لكننا في هذا المقام نركز على عموم القوانين والتنظيمات الفرنسية المتعلقة بالموضوع الذي نتحدث عنه.

لقد حدد القانون في تلك البلاد، إمكانيات مراقبة المطبوعات الخاصة بالشباب، والمطبوعات الأجنبية (أي الخارجية)، والأفلام السينمائية، وعمليات الحجز، وكل عمليات المنع الأخرى الرامية الى الحيلولة دون الترويج المطلق لبعض المصنفات بين العموم.

فاعتمادا على المادة ٣ من قانون ١٦ يوليو / تموز ١٩٤٩م حول المطبوعات الخاصة بالشباب نقرأ مايلى:-

تخصص وزارة العدل لجنة مكلفة بالسهر والمراقبة على المطبوعات الخاصة بالطفولة والمراهقين.

ولهذه اللجنة صلاحية تحديد المطبوعات التي يبدو انها تستحسن المنع المنصوص عليه في المادة ١٤ من نفس القانون.

وجدير بالذكر ان هذا القانون قد خول وزير الداخلية اختصاصات بهذا الشأن هي التي نصت عليها المادة ١٤ التي وقع تغييرها بمقتضى قانون ٤ يناير كانون الثاني ١٩٦٧م.

وتتمثل تلك الاختصاصات بوجه عام، فيما يلي:
الحيلولة بين المراهقين القاصرين الذين لا يبلغون ثمانية عشر عاما وبين حصولهم على المطبوعات كيفما كانت طبيعتها كلما كانت تشكل خطرا على الشباب من جراء صفتها الاباحية أو الجنسية أو بسبب المكانة المخصصة

فيها للعنف والجريمة، بحيث يمنع بيع هذه المطبوعات، أو اهداؤها، أو عرضها على نظر العموم في أي مكان مهما كان ولا سيما داخل المتاجر والأكشاك وخارجها، كما يمنع القيام بالاعلان والاشهار لأجلها عن طريق الملصقات، والجرائد، والدوريات والاذاعة والتلفزيون.

وينص ذلك القانون أيضا على العقوبات التي يتعرض لها الناشرون والموزعون في حالة المخالفة

لكن، لسائل أن يسأل: كيف يمكن الجزم بأن المطبوعة كذا تشكل بالفعل خطرا على الطفولة والشبيبة؟ من هو الشخص المخول اصدار التمييز في هذا المضمار - بصرف النظر عن استشارة لجنة وزارة العدل ما دامت هذه الاختصاصات عريضه من يضمن عدم وقوع بعض الموظفين المختصين في الغلط، أو الشطط، أو الزيادة في العلم؟

هذا مجال شائك، وموضوع ثرى للأخذ والرد. ومما لا شك فيه ان للمصالح المعنية مذكرات تفسيرية داخلية لضبط القانون.

ومما يحسن الانتباه اليه ان الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ في قانون ١٦ يوليو/ تموز ١٩٤٩م تقول:

إن الاستيراد بقصد البيع أو التوزيع المجاني في فرنسا للمطبوعات الخاصة بالشباب يخضع لإذن الوزير المكلف بالإعلام بناء على موافقة اللجنة المكلفة بالسهر على المطبوعات الخاصة بالطفولة والمراهقين.

وهكذا فان الرقابة في هذا المقام ملفوفة في مقتضيات القانون.

والقانون الفرنسي حازم فيما يتعلق بالاعلام الخارجي، وجلب الصحف الأجنبية، أو نشرها، أو توزيعها داخل التراب الوطني، أي الصحف التي هي غير المطبوعات الخاصة بالشباب.

إن المادة ١٤ (المغيرة) من قانون ١٨٨١ تنص على ما يلي:

ان عمليات الترويج، والتوزيع، والبيع في فرنسا للصحف والمكتوبات - دورية كانت ام غير دورية - المحررة بلغة اجنبية يمكن منعها بقرار من وزير الداخلية. وهذا المنع يجوز اصداره كذلك في حق الصحف والمكتوبات الواردة من الخارج والمحررة باللغة الفرنسية، والمطبوعة في

الخارج أو بفرنسا. ويتم الحجز الإداري للأعداد (الأصلية) والتي تعيد استنساخ الجرائد والمكتوبات الممنوعة، وكذلك تلك التي قد يعاد نشرها تحت عنوان آخر

ولا يذكر هذا القانون المبررات بهذا الخصوص، ولذلك قد قيل إن الإعلام الخارجي في فرنسا يوجد دائما - تجاه سلطات المراقبة والرقابة في وضعية هشّة وخاضعا للإدارة السياسية

ولا داعي إلى تبيان ما هو منصوص عليه في كل قانون من هذا القبيل، وما هو معروف لدى الخاص والعام بشأن الوقار اللازم نحو الدفاع الوطني، وإسرار الجيش، ومنزلة رئيس الدولة. أما عن السينما فإن لها وضعاً خاصاً، ومنذ إن كانت وهي - في فرنسا - خاضعة للمراقبة النظامية.

إن قضايا عرض الأفلام السينمائية واستغلالها في الخارج، وإنتاجها، وجلبها من الخارج. تخضع لتنظيمات دقيقة انطلقت من قانون الصناعة السينمائية المؤرخ في ٣٠ ديسمبر / كانون الأول ١٩٥٩م وما تلاه من النصوص إلى عهد قريب. وكل هذه العمليات يمكن إجمالها في الحصول على رخصة (Visa) التي هي في واقع أمرها بمثابة رقابة وتحتضن وزارة الشؤون الثقافية لجنة مراقبة الأفلام السينمائية. وهناك سلسلة من التقنيات والتنظيمات الأخرى التي تندرج في هذا المسار من الوسائل حول الإعلام الخارجي ووقاية المجتمع مما قد يعلق به.

وهناك ما يشمل نقل الأخبار من الخارج (وكالة الأخبار) فضلا عن المسرح والإعلان، وألوان الفرجة المتعددة.

ولكن مهما قلنا وعددنا فإن المستقبل أخطر من الحاضر إن التراسل الإعلامي والخصوصي عبر الأقمار الصناعية. التلفزيون المباشر حادث سيغير الخريطة التي نعرفها رأساً على عقب. فكيف سيتمكن تحديد وسائل إحكام الرقابة على الإعلام الخارجي في وجه الانحراف فكرياً وخلقياً. . . غداً عندما تزداد غابة الفضاء كثافة؟

إن هذا الموضوع مطروح على المستوى الدولي شرقا وغربا، شمالا، وجنوبا.

ومن المؤكد ان معالجة قضايا الاعلام والاتصال قد اصبحت مفروضة فرضا على جميع ذوي الاهتمام بمصير المجتمع الجديد، والانسان المتطور